

Distr.: General
16 March 2018
Arabic
Original: English



لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً
بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)

مذكرة شفوية مؤرخة ١٥ آذار/مارس ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس اللجنة من البعثة
الدائمة للصين لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية الصين الشعبية لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى رئيس لجنة مجلس
الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) ويشرفها، وفقاً للفقرة ١٧ من قرار مجلس الأمن
٢٣٩٧ (٢٠١٧)، أن تقدم طيه تقرير الصين عن تنفيذ القرار ٢٣٩٧ (٢٠١٧) (انظر المرفق).



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ١٥ آذار/مارس ٢٠١٨ الموجهة إلى رئيس اللجنة
من البعثة الدائمة للصين لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالصينية]

تقرير الصين عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٣٩٧ (٢٠١٧)

١ - تؤيد الصين قرار مجلس الأمن ٢٣٩٧ (٢٠١٧). فهذا القرار يعلن بوضوح معارضة المجتمع الدولي الشديدة لعمليات إطلاق القذائف التسيارية ولأنشطة تطوير الأسلحة النووية التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، مع استمرار التزامه بتسوية المشكلة القائمة في شبه الجزيرة الكورية بالطرق السلمية والدبلوماسية والسياسية. ويؤكد القرار من جديد تأييده للمحادثات السادسة الأطراف ويدعو إلى استئنافها، ويشدد على أن تنفيذ القرار يجب ألا تكون له آثار ضارة على شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وأسباب معيشتته.

٢ - وقد دأبت الصين على اتخاذ موقف مسؤول تجاه الوفاء بالتزاماتها الدولية بموجب ميثاق الأمم المتحدة وتنفيذ قرارات مجلس الأمن، ووضعت مجموعة من الآليات والممارسات التنفيذية الفعالة في هذا الصدد. وعقب اتخاذ القرار ٢٣٩٧ (٢٠١٧)، أصدرت وزارة خارجية جمهورية الصين الشعبية، بإذن من مجلس الدولة، تعميماً يقضي بتنفيذ القرار من قبل جميع وزارات ولجان الحكومة الصينية وجميع المقاطعات ومناطق الحكم الذاتي والبلديات على مستوى المقاطعات، فضلاً عن المنطقتين الإداريتين الخاصتين لهونغ كونغ وماكاو.

٣ - واتخذت الصين التدابير التالية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٣٩٧ (٢٠١٧):

(أ) في ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، ووفقاً لقانون التجارة الخارجية في جمهورية الصين الشعبية، أصدرت وزارة التجارة الصينية والإدارة العامة للجمارك الإعلان رقم ٤ الذي: (١) يحظر تماماً، اعتباراً من تاريخ الإعلان، تصدير الحديد والصلب والمعادن الأخرى والآلات الصناعية، ومركبات النقل إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؛ (٢) يضع حدوداً لصادرات النفط الخام إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ففي الفترة من ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ إلى ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ ولكل فترة اثني عشر شهراً بعد ذلك، لا يسمح بأن تتجاوز صادرات النفط الخام من فرادى الدول إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أربعة ملايين برميل أو ٥٢٥ ٠٠٠ طن؛ وفي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، ينبغي ألا تتجاوز صادرات المنتجات النفطية المكررة من كل دولة عضو في الأمم المتحدة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ٥٠٠ ٠٠٠ برميل. ولذلك، فعند قرب بلوغ الحد الأقصى للكمية المسموح بها، ستصدر السلطات المختصة في الحكومة الصينية، استناداً إلى حالة الصادرات، إعلاناً يحظر حظراً تاماً تصدير جميع المنتجات النفطية المكررة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في تلك السنة، اعتباراً من تاريخ إصدار الإعلان، ويقتضي ألا يكون لأنشطة توريد المنتجات النفطية المكررة أو بيعها أو نقلها علاقة بالبرامج النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أو ببرامجها للقذائف التسيارية المفروض عليها حظر بموجب قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بل يجب أن تكون حصراً لغرض كسب الرزق بالنسبة لمواطني جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وألا تكون لها صلة بإدارة إيرادات لصالح البرامج النووية أو برامج القذائف التسيارية لجمهورية كوريا

الشعبية الديمقراطية؛ (٣) يحظر تماما، اعتبارا من تاريخ تنفيذ الإعلان، أن يستورد من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بعض الحبوب والمنتجات الزراعية، والأتربة والحجارة (بما في ذلك المغنيسيت والمغنيسيا)، والخشب، والآلات، والمعدات الكهربائية، والسفن. ويمكن إكمال استيراد الأصناف التي تم توقيع عقود خطية تتعلق بها قبل تاريخ اتخاذ القرار واستكملت الإجراءات الجمركية لاستيرادها قبل منتصف الليل في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. واعتبارا من الساعة الصفر من يوم ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، لن يتم تنفيذ إجراءات استيراد المنتجات المذكورة أعلاه (بما في ذلك الشحنات التي قُبلت بتصريحاتها الجمركية ولكن لم تُكتمل إجراءات تخليصها)، وسيتم التعامل مع جميع هذه المنتجات منذ ذلك الوقت فصاعداً باعتبارها شحنات يحظر استيرادها.

(ب) في ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٨، ووفقا لقانون التجارة الخارجية وقانون الترخيص الإداري لجمهورية الصين الشعبية، أصدرت الإدارة الحكومية لشؤون الخبراء الأجانب الإعلان رقم ١ الذي ينص على أن "تصاريح العمل للأجانب في الصين" الصادرة لمواطنين من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وفقا للإعلانين ١ و ٢ لإدارة شؤون الخبراء الأجانب الصادرين في عام ٢٠١٧ لا يجوز تمديدتها إلى ما بعد ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ إذا كان المستفيدون من هذه التصاريح "مواطنين من جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية يكسبون دخلا" في الأراضي الصينية.

(ج) في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، أصدرت وزارة النقل الصينية إعلانا يحظر (١) أن تدخل إلى الموانئ السفن التي تنقل السلع المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والمحظورة بموجب قرارات مجلس الأمن والتي أدرجت في قائمة جزاءات مجلس الأمن؛ (٢) استئجار المواطنين والمؤسسات التجارية الصينيين للسفن التي ترفع علم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؛ (٣) تقديم خدمات التسجيل، والتأمين، وإعادة التأمين، وإصدار شهادات التصنيف والخدمات الأخرى لسفن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؛ (٤) مشاركة السفن التي يملكها مواطنون أو مؤسسات تجارية صينيون في عمليات نقل "من سفينة إلى سفينة" لشحنات ذات صلة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في أعالي البحار.

(د) بغية تنفيذ متطلبات قرارات مجلس الأمن بشأن الجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وضعت الصين نظاما شاملا من القوانين واللوائح المتعلقة بمراقبة الصادرات، يشمل الأصناف والتكنولوجيات النووية والبيولوجية والكيميائية وأصناف وتكنولوجيات القذائف التسيارية. والنطاق التنظيمي لتشريعات مراقبة الصادرات السارية حاليا في الصين يشبه إلى حد كبير النطاق المعتمد في الممارسة الدولية الشائعة. وهذا هو الأساس الذي ستستند إليه الصين في مواصلة تنفيذ قرارات مجلس الأمن المتصلة بالجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وقوائم الأصناف والتكنولوجيات التي حددتها اللجنة ويحظر على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية شراؤها.

(هـ) اتخذت الحكومة الصينية تدابير تقضي بتجميد الأموال والأصول المالية والموارد الاقتصادية، في الأراضي الصينية، التي يملكها أو يتحكم بها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، الأفراد أو الكيانات المحددة بموجب قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أو الذين تحددهم اللجنة باعتبارهم من المشاركين في برامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية النووية أو برامجها الأخرى المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية، أو يقدمون الدعم لهذه البرامج، بما في ذلك بالسبل غير المشروعة، أو الكيانات أو الأشخاص الذين يعملون بالنيابة عنهم

أو وفقا لتوجيهاتهم، وكذلك جميع الأموال، والأصول المالية الأخرى والموارد الاقتصادية الموجودة خارج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التي يملكها أو يتحكم فيها بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أفراد أو كيانات يعملون بالنيابة عنهم، وتكفل منع الرعايا الصينيين أو أي كيانات أو أشخاص في الأراضي الصينية من إتاحة أي أموال أو أصول مالية أو موارد اقتصادية للكيانات أو الأشخاص المحددين أعلاه.

واتخذت الحكومة الصينية تدابير لمنع الأفراد المشمولين بالجزاءات من دخول أراضيها، وإغلاق المكاتب الموجودة في الصين التي تمثل الكيانات المشمولة بالجزاءات.

٤ - وبناء على مبدأ "نظامان في بلد واحد"، تضطلع الحكومة المركزية الصينية بالمسؤولية عن إدارة الشؤون الخارجية والدفاع لمنطقتي هونغ كونغ وماكاو والإداريتين الخاصتين، في حين تتمتع هاتان المنطقتان بسلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية مستقلة، بما في ذلك سلطة الفصل في المنازعات. ولذلك، ستقوم هاتان المنطقتان، بناء على إخطار من الحكومة المركزية، بصياغة قوانينهما ولوائحهما لتنفيذ القرار ٢٣٩٧ (٢٠١٧) تنفيذا عمليا.

٥ - وترى الحكومة الصينية أن من واجب جميع الدول أن تنفذ بدقة وبشكل شامل الأحكام المتعلقة بالجزاءات من القرار ٢٣٩٧ (٢٠١٧)، إلا أنها لا تجب إعطاء تفسيرات اعتباطية للجزاءات أو توسيع نطاقها. ولا يتضمن قرار مجلس الأمن ٢٣٩٧ (٢٠١٧) أحكاما تتعلق بالعقوبات فحسب، بل يتضمن أيضا العديد من العناصر الهامة الأخرى مثل دعم وتشجيع استئناف المحادثات السادسة الأطراف، ودعم الالتزامات الواردة في البيان المشترك للجولة الرابعة للمحادثات السادسة الأطراف الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، وإعادة التأكيد على أهمية الحفاظ على السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية وشمال شرق آسيا ككل، إلى جانب التزام مجلس الأمن بمجل سلمي ودبلوماسي وسياسي للحالة، وترحيبه بجهود أعضاء المجلس، وكذلك دول أخرى، لتيسير التوصل إلى حل سلمي وشامل للقضية من خلال الحوار، وتأكيد على أهمية العمل على الحد من التوترات في شبه الجزيرة الكورية وخارجها. وينبغي تنفيذ القرار بشكل شامل ومتوازن.

٦ - وقد دأبت الصين على الدعوة إلى إخلاء شبه الجزيرة الكورية من السلاح النووي وصون السلام والاستقرار فيها وتسوية المشاكل من خلال الحوار والتشاور؛ وتعلن معارضتها للحرب والفوضى في شبه الجزيرة الكورية. فالجزاءات ليست هدفا ولا يمكن لقرارات مجلس الأمن أساسا أن توجد حلا للمسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية. والحوار والتفاوض هما المسار الصحيح الوحيد لإيجاد حل لتلك المسألة. ويجب تسوية المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية تسوية سلمية، كما يجب تنفيذ السياسات بشكل شامل لتحقيق التوازن بين الشواغل الأمنية المعقولة لجميع الأطراف.

وما فتئت الصين تبذل جهودا حثيثة من أجل تعزيز نزع السلاح النووي لشبه الجزيرة، وضمان السلام والاستقرار هناك. والمفهوم الذي وضعته الصين ويسمى "التقدم بالتوازي" من خلال الترويج في نفس الوقت لنزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية وإنشاء آليات سلام لها، إلى جانب "التعليق المزدوج" المقترح للأنشطة النووية والصاروخية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والتدريبات العسكرية الواسعة النطاق للولايات المتحدة وجمهورية كوريا، هو خطة موضوعية وعادلة ومجدية يمكن أن تفتح طريقا عمليا نحو حل مشكلة شبه الجزيرة الكورية، ومن المأمول أن يتمكن جميع الأطراف من فهمه ودعمه.

٧ - وتعارض الصين نشر نظام الدفاع الصاروخي على ارتفاع عال، الذي يعترض القذائف، في شبه الجزيرة الكورية. وتحث الصين أيضا الدول المعنية على الكف عن فرض جزاءات انفرادية، استنادا إلى قوانينها المحلية، على الكيانات أو الأفراد من بلدان أخرى.
